«الأولويات» ناقشت الموضوعات المتعلقة ببرنامج عمل الحكومة

لاري: وزير الصحة تعهد بتشغيل المستشفيات في «العطل» مع إعطاء البدلات المطلوبة

■ مؤشر الرعاية في الكويت جيد .. ومعدل الوفيات بالنسبة للأطفال الرضع أقل من أمريكا

■ الوزارة لديها توجه لبناء مستشفيات بحجم اصغر في منطقتي صباح الأحمد والمطلاع

لجنة الأولويات البرلمانية

الوزير العبدي اثناء الاجتماع

ناقشت لجنة الاولويات البرلمانية امس الموضوعات المتعلقة ببرنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الامة بحضور وزير الصحة الدكتور علي العبيدي ووزير التربية والتعليم العالي الدكتور بدر العيسى.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد لاري في تصريح إلى الصحافيين عقب انتهاء الاجتماع انه تم متابعة برنامج عمل وزارة الصحة ومقارنته مع خطة التنمية واصفا نسبة الانجاز في وزارة الصحة بالجيدة وذلك بالنسبة للمشاريع المطروحة في الخطة السنوية 2015/2016.

وقال لاري انه تبين خلال مناقشة اللجنة مع الوزير العبيدي برنامج عمل الوزارة ان مستشفى جابر الاحمد ستسلمه وزارة الاشغال لوزارة الصحة في شهر سبتمبر 2016 والتوسعة الجديدة في المستشفى الاميري ستنتهي في اواخر 2017 وتشمل 464 سريرا مضيفا انه تم افتتاح مستشفى الرازي ب240 سريرا اضافيا وان التوسعة بمستشفى الجهراء ستكون 1171 سريرا بينما مستشفى مبارك سيتم اضافة 140 سرير للاطفال إليه.

وبين ان مؤشر الرعاية في الكويت جيد وذلك من خلال مقارنة معدل الوفيات بالنسبة للاطفال الرضع في الكويت بدول العالم حيث تعتبر من اقل المعدلات بل هي اقل من معدل الوفيات للرضع في الولايات المتحدة الاميركية.

وحول التشريعات المطلوبة لوزارة الصحة بين لاري ان الوزارة احالت مشروع قانون بشان الصحة النفسية لمجلس الامة واحالت عددا من القوانين الى مجلس الوزراء قبل احالتها للمجلس مثل قانون حقوق المرضى وقانون منع التدخين وقانون المؤسسات العلاجية الاهلية.

وذكر ان لدى وزارة الصحة توجها لبناء مستشفيات بحجم اصغر في منطقتي صباح الاحمد والمطلاع وكذلك التوسع في فتح العيادات التخصصية في المراكز الصحية في مختلف المناطق لتخفيف الضغط على المستشفيات موضحا انه بالنسبة لعمل الاشعة للمرضى سيتم توفيرها في المراكزالصحية التي تعمل 24 ساعة.

وحول تشغيل المستشفيات في العطل بين لاري ان وزير الصحة تعهد بدراسة هذا الامر مع اعطاء البدلات المطلوبه بهذا الشان

مشيرا الى ان هناك احجاما من قبل القطاع الخاص والمستشفيات العالمية في ادارة المستشفيات الحكومية نظرا لخضوع هذا الامر للميزانيات السنوية والرقابة عليها.

واشار الى ان بنك الدم في الكويت معترف فيه دوليا من قبل بنك منظمة بنوك الدم الامريكية موضحا بان عدد البنوك المعترف بها دوليا هي 34 بنكا فقط.

وقال لاري ان الجزء الثاني من الاجتماع ناقش برنامج عمل وزارة التربية حيث ان الوزارة لديها مشروعان مهمان هما مشروع تطوير الادارات المدرسية والذي بدأ منذ العام 2010 في 140 مدرسة ونفذ منه 30 بالمئة بينما المشروع الثاني هو اعادة النظر في نظام التعليم الثانوي في الفصل الدراسي المقبل.

واضاف ان اللجنة استعرضت مشروع الجامعات الحكومية والتوسع فيها على اعتبار أن وجود جامعة حكومية واحدة في الوقت الراهن لا يكفي

مشيرا إلى أن المشروع الجديد سيعطي الحكومة صلاحيات أوسع في إنشاء الجامعات الحكومية من أجل تخفيف الضغط على الإبتعاث للخارج.

وقال ان لدى وزارة التعليم العالي مشروع ربط المكاتب الثقافية الخارجية لضمان الرقابة المالية كما ان لدى الوزارة توجها لإنشاء مبنى جديد للتعليم العالي خصوصا وان الوزارة تدفع مليون دينار سنويا كلفة استئجار المبنى الحالي، وذكر لاري ان لدى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مشروع التعليم الإلكتروني وضمان الجودة حيث تم اعتماد المعهد الإنشائي ومعهد الطاقة وجار اعتماد بقية المعاهد.

واضاف ان لدى الهيئة مشروع استحداث تخصصات جديدة تتناسب مع توجهات الدولة ومشروع الطاقة النظيفة لتوفير 30 في المئة من الطاقة الحالية.

وأوضح ان اللجنة ستنجزاليوم تقريرها في شان متابعة تنفيذ الحكومة القوانين الصادرة عن مجلس الامة وسيتم توزيعه على الأعضاء ووسائل الإعلام.

بنك الدم في الكويت معترف به دولياً من قبل منظمة بنوك الدم الأمريكية

اللجنة اجتمعت بحضور العيسى لمناقشة الحساب الختامي للوزارة

«الميزانيات»: مزايا مالية لموظفين بـ «التربية» دون وجه حق

■ الوزارة ما زالت بحاجة إلى إعادة نظر في آلياتها التواصلية مع الجهات الرقابية لتكون أكثر مرونة وتفاعلية وتنسيقاً

■ ضرورة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي فيها وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية وتقويتها بالكوادر الوظيفية

■ الوزارة تحتاج لإعادة النظر بالإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في عملية دراسة وطرح وتنفيذ المناقصات والرقابة عليها

اجتماع لجنة الميزانيات

جانب من الحضور

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور / بدر العيسى لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التربية للسنة المالية 2014/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشانه وتبين لها ما يلي :-

أولا : زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية

أوضحت اللجنة انه رغم التجاوب الذي تلمسه ديوان المحاسبة من الوزارة مؤخرا عقب التغيير الأخير في مستوياتها القيادية إلا انها ما زالت بحاجة إلى إعادة نظر في آلياتها التواصلية مع الجهات الرقابية لتكون أكثر مرونة وتفاعلية وتنسيقا.

ثانيا : إدارة التدقيق الداخلي

وشددت اللجنة على ضرورة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي في الوزارة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية فيها وتقويتها بالكوادر الوظيفية والنواحي الداخلية بما يضمن سلامة العمليات المالية والإدارية في مختلف قطاعات الوزارة مستقبلا لاسيما وان من الملاحظات المسجلة وجود أخطاء حسابية ومعالجات محاسبية خاطئة وضعف نظم الرقابة في صرف المرتبات وصلت إلى حد صرف مرتبات لموظفين متوفين منذ عدة سنوات.

ثالثا : ضبط شؤون التوظف

كما أكدت اللجنة على ضرورة ضبط شؤون التوظف وفق القرارات المنظمة لها، خاصة وان ديوان المحاسبة قد أورد العديد من الملاحظات المتعلقة بتقاضي موظفين لمزايا مالية لبعض الكوادر الوظيفية – ومنها الوظائف المحاسبية والهندسية وهي من التخصصات المتصفة بالندرة – دون أن يعملوا في الوحدات التنظيمية المناسبة لمؤهلاتهم الدراسية

مشددة أن تلك الامتيازات المالية إنما أقرت تشجيعا وتحفيزا للعمل في القطاعات التي تعاني من عزوف وظيفي بسبب شدة ضغط العمل اليومي فيها وأي صرف خلاف ذلك يعد صرفا دون وجه حق.

رابعا : عدم التناسب بين الملاحظات والعقوبات بحق المتسببين كثرة لجان التحقيق الإدارية التي شكلتها الوزارة إلا انها لا ترى تناسبا بين الملاحظات المحقق فيها والعقوبات بحق المتسببين بها

ومنها على سبيل المثال توجيه إنذار لموظف متسبب بإخفاء تاريخ من مستند (فحص مواد موردة) بقيمة تقارب الـ 5 ملايين دينار لإحدى العقود وخصم مرتب يوم واحد من موظف متسبب بإصدار اوامر تغييرية لإحدى العقود بقيمة 720 الف دينار دون الحصول على موافقة ديوان المحاسبة عليها.

خامسا : ضبط الرقابة على مناقصات الوزارة

وبينت اللجنة اهمية إعادة النظر بشكل جاد بالإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في عملية دراسة وطرح وتنفيذ المناقصات والرقابة عليها ضمن متطلبات الجهات الرقابية ترشيدا للإنفاق العام وحفظا لحقوق الوزارة

ومن أوجه تلك القصور تأخر الوزارة لـ 295 يوما لدراسة إحدى العطاءات بالمخالفة للمدة المحددة لها من لجنة المناقصات المركزية مما تسبب بترسية المناقصة على المناقص الثاني بقيمة 152 الف دينار بدلا من 35 الف دينار للمناقص الأول بعد اعتذاره وانسحابه بسبب تأخر رد الوزارة عليه في المواعيد المقررة قانونا وهو ما يستدعي ضرورة محاسبة الوزارة للمتسببين بهذه الواقعة نظير تحميل المال العام بمبالغ إضافية دون مبرر.

كما اتضح للجنة عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة للوزارة في مناقصات أخرى رست عليها لمدد وصلت إلى ستة كاملة احيانا مما ساهم في تأخر إجراءات التعاقد والتنفيذ وهي من الظواهر التي بدأت ترصدها اللجنة مؤخرا في عدد من الجهات الحكومية وقد يرقى بعضها إلى شبهة التدليس من خلال تقديم معلومات مغلوطة بغية الحصول على تعاقدات دون أي غطاء مالي وجار التنسيق مع ديوان المحاسبة لحصر هذه الجهات لاتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الصدد.

سادسا : غياب التنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة

وأكدت اللجنة على ضرورة التنسيق المسبق مع مؤسسات الدولة المختلفة فيما يخص بناء المدارس في المناطق السكنية الجديدة مع مراعاة مدى الاحتياج الفعلي لها قبل بنائها تجنبا لتكرار ما اسمته الوزارة بـ (الحالة الضبابية) عند تسلمها مدارس بمنطقة خيران السكنية دون وجود خطة تشغيلية لها بسبب عدم وجود قاطنين في المنطقة ،مما تسبب بإهمال تلك المدارس وتركها دون حراسة وتعرض محتوياتها للسرقة والإتلاف مشددة على ضرورة حفظ حق الوزارة قانونيا وجنائيا من خلال جرد المسروقات وتقيمها والإبلاغ عنها ومحاسبة المتسببين في هذه الواقعة.

بعد انتحال شخص حاصل على معهد تجاري صفة طبيب في المستشفى الأميري

النائبان العازمي والنصف يضيفان بنداً على أحد محاور استجوابهما للعبيدي

العازمي في طريقه لتقديم محور الاستجواب

تقدم النائبان حمدان العازمي وراكان النصف اليوم الأحد بإضافة بند إلى محور "الفساد المالي والإداري و استغلال المنصب الوزاري" في الإستجواب المقدم من قبلهما إلى وزير الصحة الدكتور علي العبيدي.

وقال النائب حمدان العازمي في تصريح للصحافيين في مجلس الامه ان البند المضاف هو "انتحال شخص حاصل على معهد تجاري صفة طبيب لمدة خمسة أشهر في المستشفى الاميري بمباركة من بعض المسؤولين في وزارة الصحة الذين سهلوا انضمامه إلى طاقم المستشفى والإشراف على بعض الحالات". وكان النائبان العازمي والنصف تقدما في 14 ديسمبر الماضي بصحيفة استجواب لوزير الصحة علي العبيدي من خمسة محاور.

والمحاور الواردة بصحيفة الإستجواب هي "الاخطاء الطبية وعمليات شراء أدوية ومستلزمات طبية بأسعار مصطنعة والتلاعب في العقود وتضليل الجهات الرقابية وهدر المال العام والفساد الإداري والمالي واستغلال المنصب الوزاري ومشروع الربط الآلي بين وزارة الصحة والمكاتب الصحية الخارجية".

منطقة الجهراء تعاني من تردي الخدمات

الحريجي عن أزمة تطاير الحصى: نسير على أسفلت وليس على طرق صحراوية

استنكر النائب سعود الحريجي تأخر وزارة الاشغال العامة في الاخذ بتوصيات استجواب وزير الاشغال الاسبق عبد العزيز الابراهيم فيما يخص تطاير الحصي من الطرق عقب هطول الامطار مشيرا انه يفترض محاسبة المتسبب في ذلك مطالب وزارة الاشغال وتحديدا وكيله الوزارة بالرد على تصريحه

واضاف الحريجي اننا نسير علي اسفلت ولانسير على طرق صحراوية ولو اننا نسير على طرق صحراوية لكان اسلم من تتطاير الاسفلت الحالي

وتساءل هل تريد الوزارة استجواب الوزير العمير وهل تدفع الوزير للصدام مع مجلس الامة بنفس المحاور مشددا على ضرورة التجاوب الجاد لوقف العبث والتطاول والتجاوز ومحاسبة المتسببين بتردي مشاريع وزارة الاشغال

وبين الحريجي ان منطقة الجهراء تحديدا تعاني من تردي الخدمات خاصة من قبل وزارة الاشغال وهي الأسوأ مقارنة مع باقي المحافظات ولابد من تصحيح هذا الوضع وعلى الوزير العمير مراجعة كل ما قامت به وزارة الاشغال بتاخير مشروع مجمع الوزارات في الجهراء وطريق السالمي طريق السفر وهو مطلب اساسي ومهم لأهالي الجهراء ولن نقبل بتاخير المشروع اكثر من ذلك.